

عاجل| د. سحر نصر: البنك الدولي يوافق على 500 مليون دولار إضافية لدعم شبكات الأمان الاجتماعي في مصر

صرحت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، ان مجلس إدارة البنك الدولي وافق اليوم عن تمويل اضافي بقيمة 500 مليون دولار لدعم الجهود المصرية الجارية لتوسيع وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك لضمان الوصول إلى الأسر الأكثر احتياجا مع بناء مسارات مستدامة للخروج من دائرة الفقر، وبناء على التمويل الاضافي، سوف يتم مد مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات اضافية استنادا إلى ما حققه من إنجازات ولتوسيع نطاقه الجغرافي.

وقالت الوزيرة: "بينما تمضي مصر قدما في الموجة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، نواصل التزامنا بضمان رفاهة جميع المصريين. ونكرس جهودنا أيضا لتوفير فرص دخل مستدامة". وأضافت، "تعتمد هذه الشراكة مع البنك الدولي على ما حققه برنامج تكافل وكرامة من نجاح فضلا عن دعم البنك الدولي لهدفنا المتمثل في تحقيق نمو مستدام يشمل جميع المصريين."

ويهدف المشروع الجديد إلى الدعم والتوسع في برنامج تكافل وكرامة مع تطبيق برامج التشغيل والتمكين الاقتصادي لأفراد الأسر المستهدفة وتوفير التدريب المهني لأفراد الأسر الأكثر فقرا وربطهم بالفرص الاقتصادية مع إعطاء أولوية للشباب والمرأة.

ويغطي المشروع الحالي، والمعروف باسم تكافل وكرامة، حوالي مليوني أسرة، أي نحو 9 ملايين مواطن. وقد وصل المشروع إلى الأسر المحرومة في جميع محافظات مصر البالغ عددها 27 محافظة، وتمثل النساء 88% من إجمالي المستفيدين حتى الآن.

وقالت السيدة/ غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، "نهدف إلى الاستثمار في ثروة مصر البشرية وشراكتنا مع البنك الدولي تساعدنا على تصميم البرامج التي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وبناء الإنسان."

وقالت السيدة/مارينا ويس، المديرية الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي "من خلال هذا المشروع، نواصل التزامنا بدعم جهود مصر لتنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل، وهي ضرورية لنجاح برنامجها الإصلاحي. إن تعزيز النمو المستدام والشامل يتطلب مساندة فاعلة للخروج من دائرة الفقر."

ويعكس هذا المشروع التزام البنك الدولي بتعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال شبكات أمان اجتماعي فعالة جيدة مع حسن استهداف الفئات المستحقة. ويأتي المشروع أيضا متمشيا مع إطار الشراكة لمجموعة البنك الدولي مع مصر والاستراتيجية الإقليمية الموسعة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز النمو المستدام والشامل من خلال تنمية المهارات وتعزيز فرص كسب العيش للنساء والشباب.

ويدعم برنامج البنك الدولي في مصر الإصلاحات الجارية مستندا إلى ثلاث ركائز متداخلة يحددها إطار الشراكة. تركز الركيزة الأولى على بناء رأس المال البشري في مصر، وذلك من خلال تحسين نظام التعليم وتنفيذ إصلاحات في قطاع الرعاية الصحية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي في البلاد. وتركز الركيزة الثانية على تحسين القدرة التنافسية لمصر من خلال تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص، ودعم تحول البلاد إلى الاقتصاد الرقمي وتحفيز قطاع الأعمال لخلق فرص عمل. وتركز الركيزة الثالثة على تحسين الحوكمة وبناء قدرات أجهزة الحكم المحلي لتقديم خدمات أفضل للمواطنين . وتضم حافظة البنك الدولي في مصر 16 مشروعا بإجمالي ارتباطات يصل إلى 7.5 مليار دولار علاوة على خدمات البنك التحليلية والمعرفية.